



هيئة الاسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

التقرير السنوي ٢٠١٣

www.cma.gov.lb

وسط بيروت، شارع رياض الصلح، مبنى ٨٧ | ص.ب. ٥٣٥٨، رياض الصلح، بيروت لبنان
بريد الكتروني : info@cma.gov.lb | رقم الهاتف : ٠٠٩٦١١٩٨٧٢٥

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية

رياض توفيق سلامه

رئيس هيئة الأسواق المالية / حاكم مصرف لبنان



يسرني أن أقدم التقرير الثاني لهيئة الأسواق المالية، والذي يعرض بإيجاز أهم النشاطات التي قامت بها الهيئة في العام ٢٠١٣، وتلك التي تصبو الهيئة إلى تحقيقها في المستقبل القريب. لقد تكثفت نشاطات هيئة الأسواق المالية مقارنةً بالعام ٢٠١٢، وذلك بعد أن وضعت الهيكلية التنظيمية للهيئة وتم إصدار الأنظمة الخاصة والقرارات المتعلقة بعملها، وجرى تعيين غالبية الموظفين، واستكملت أعمال انتقال الهيئة إلى مكاتبها الدائمة في الوسط التجاري. إن هيئة الأسواق المالية تُعنى أساساً بحماية المستثمر وتطوير الأسواق المالية وتنظيمها لتأمين الشفافية في الأسواق بما يوفر مناخاً جذاباً للمستثمرين وبيئة صالحة لتشجيع الاستثمار في الأدوات المالية. تكمن أهمية تطوير أسواق رأس المال في توجيه الأذخار نحو الاستثمار المناسب؛ إذ إن تطوير الأسواق المالية يساهم في الدرجة الأولى بتأمين تمويل طويل الأجل لدعم مبادرات القطاع الخاص، مكماً بذلك دور القطاع المصرفي الذي يتمحور تمويله على تسليفات قصيرة الأجل، فتساهم الأسواق المالية على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل التي نحن بأشد الحاجة إليها.

ولقد بدأت الهيئة بوضع الأسس التنظيمية والرقابية التي من شأنها حماية المستثمر، وذلك بمساعدة فنية من مؤسسات دولية وأشخاص ذوي خبرة واسعة في هذا المضمار. وتجدر الإشارة على هذا الصعيد إلى أنه قد تم اعتماد بعض الأنظمة الرقابية والتعليمات التنظيمية الموجودة أصلاً في البنك المركزي وذلك بحكم انتقال بعض الصلاحيات من مصرف لبنان إلى الهيئة. لقد بدأت الهيئة أيضاً بوضع أنظمة رقابية جديدة تتماشى مع أفضل التشريعات المعتمدة في العالم، على أمل أن تنتهي الهيئة من وضع معظم هذه الأنظمة في منتصف العام ٢٠١٥.

إن وضع التعليمات والأنظمة الفضلى لا يكفي بحد ذاته لحماية المستثمر، ومن هنا الحاجة إلى رقابة فعالة تسعى إلى التأكد من أن جميع المؤسسات التي تتعاطى بالأدوات المالية تلتزم بالمعايير والأنظمة المرعية الإجراء، وذلك من خلال أعمال المراقبة الدورية وإجراء التحقيقات الميدانية للتأكد من عدم وجود أي مخالفات قد تحصل لتحقيق مكاسب سريعة على حساب المستثمر. وفي هذا المجال، تضطلع الهيئة بدور هام في معاقبة المخالفين، وذلك من خلال لجنة العقوبات التي نص عليها القانون ١٦١ الذي أنشئت بموجبه الهيئة، والتي ننوي تشكيلها في المدى القريب.

وبالتزامن مع ذلك، تضع هيئة الأسواق المالية على سلم أولوياتها مسؤولية التعاون والتنسيق مع مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بالعمل على تشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة التي تستوفي الشروط اللازمة، كي تتحول إلى شركات عامة وتدرج أسهمها في بورصة بيروت ليتمكن الجمهور من الاكتتاب بها، بما يساهم في نمو هذه الشركات وزيادة نشاطها، والاستفادة من الأذخار المتوفر في السوق اللبناني.

وفي هذا الإطار، تدرك هيئة الأسواق المالية أن تعزيز التثقيف والتوعية العامة حول الأسواق المالية أيضاً أمر لا بد منه لزيادة ثقافة المستثمر وحمايته، وذلك من خلال عدّة نشاطات وأبحاث ومنشورات بدأت الهيئة بإصدارها، لمساعدة المواطن غير الملم بتعقيدات الأسواق المالية وأدبياتها على أن يكون على اطلاع ومعرفة جيدة بخصائص ومخاطر التوظيف في الأدوات المالية، لما له من مردود ايجابي على نشاط الأسواق المالية والمستثمر نفسه. ختاماً يمكن القول إن الانطلاقة كانت مشجعة جداً، وكلني أمل بأن نشاط الهيئة وفعاليتها سيزدادان في المرحلة المقبلة. وأنتهزها فرصة لأؤكد من جديد أن الهيئة ستتعاون وتستمع إلى آراء جميع الذين يعملون في الأسواق المالية والهيئات الاقتصادية والمالية حتى تتمكن من تأدية مهامها بصورة أجدى، وبذلك يتمكن الاقتصاد اللبناني من النمو بشكل أفضل بما فيه مصلحة الجميع.

مع أصدق تمنياتي،
رياض توفيق سلامه

رئيس هيئة الأسواق المالية / حاكم مصرف لبنان



المهمة

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطورها بما يتناسب مع التغيرات والمعايير المحلية والدولية
- تقليص مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق المالية
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي كافة القطاعات الإنتاجية
- رفع مستوى الوعي الإستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية
- المثابرة على حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج
- تنظيم كيفية الإطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور
- تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية



الرؤية

- إعادة إحياء لبنان كمركز إقليمي للخدمات المالية من خلال التطوير الدائم للأسواق المالية اللبنانية.
- تعزيز القدرة الاقتصادية وتحفيز النمو عبر توجيه رأس المال نحو استخدامات إنتاجية.
- إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها لدى المستثمرين.
- حماية المستثمر من خلال توفير البيئة الإستثمارية السليمة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار.

أنشئت هيئة الأسواق المالية بموجب القانون رقم ١٦١ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧، وتمّ تعيين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء في ٢٠١٢/٧/١٠

تتمتع الهيئة بصفتها هيئة تنظيمية بالإستقلال الإداري والمالي، ولها هدفان أساسيان : تشجيع وتطوير الأسواق المالية، وحماية الإدخار الموظف في هذه الأسواق من أي تلاعب أو غش قد يحصل وذلك بالتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية.

تسعى الهيئة إلى الإرتقاء بالأسواق المالية في لبنان وخلق بيئة إستثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين. وفي هذا الإطار تلتزم الهيئة بتطبيق أرقى معايير النزاهة والشفافية المتعارف عليها في أفضل الممارسات الدولية.

رسالتنا

تطوير أسواق رأس المال في لبنان وتشجيع الإدخار في الأدوات المالية من خلال تنمية الوعي الإستثماري وتطوير التشريعات الملائمة لنظام رقابي يدعم البيئة الإستثمارية الجاذبة مما يساهم في تحفيز النمو الإقتصادي.

مهام الهيئة

تُعنى "هيئة الأسواق" بالمحافظة على سلامة الإدخار الموظف في الأدوات المالية وبتشجيع الأسواق المالية في لبنان. و لهذه الغاية تقوم الهيئة "على سبيل المثال لا الحصر" بالمهام التالية:

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين.
- القيام بحملة توعية للجمهور حول فوائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية.

«تطوير أسواق رأس المال في لبنان وتشجيع الإدخار في الأدوات المالية من خلال تنمية الوعي الإستثماري وتطوير التشريعات الملائمة لنظام رقابي يدعم البيئة الإستثمارية الجاذبة مما يساهم في تحفيز النمو الإقتصادي»

التقرير السنوي ٢٠١٣

الفصل الأول : هيئة الأسواق المالية

١. قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية و أهدافها الرئيسية
٢. المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية
٣. المؤسسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة
٤. الهيكلية التنظيمية
 ١. رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
 ٢. الأمانة العامة
 ٣. وحدة الرقابة على الأسواق المالية
 ٤. وحدة الشؤون القانونية
 ٥. لجنة العقوبات
 ٥. مالية «هيئة الأسواق»

الفصل الثاني: أهم أنشطة العام ٢٠١٣

١. على المستوى الإداري
٢. على المستوى التشريعي والرقابي
٣. أنشطة أخرى

الفصل الثالث: التطلعات لعام ٢٠١٤

الملحق الأول: فريق هيئة الأسواق المالية

١. قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية و أهدافها الرئيسية

«إن لتطوير الأسواق المالية أهمية كبيرة لا يعود بالنفع على المستثمرين في الأدوات المالية والقطاع الخاص وحسب، بل على الاقتصاد الوطني بشكل عام»



أقرّ مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ القانون رقم ١٦١ المتعلق بإنشاء هيئة الأسواق المالية "هيئة الأسواق"، وتم تعيين الأعضاء الخبراء المتفرّغين في مجلس "هيئة الأسواق" في تاريخ ٢٠١٢/٧/١٠. تطمح "هيئة الأسواق" إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق المالية بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، وحماية الادخار الموظف في الأدوات المالية. وفي هذا السياق، يحدّد القانون آلية تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهمية الحوكمة الفعالة في المؤسسات المالية وحسن إستعمال المعلومات الخاصة والمؤثرة كما المعلومات المنشورة وتأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. وعليه، يحدد القانون آلية لمحاسبة ومعاينة المخلين بأحكام القانون من خلال الأطر القانونية المشمولة به، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية.

إنّ لتطوير الأسواق المالية أهمية كبيرة لا تعود بالنفع على المستثمرين في الأدوات المالية والقطاع الخاص فحسب، بل على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وذلك نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد لتوجيه الادخار إلى الاستثمار الملائم. لذلك، تضع هيئة الأسواق المالية الأنظمة والتشريعات الملائمة والمنسجمة مع المعايير الدولية لتأمين الإنتظام في عمل الأسواق المالية، بالإضافة الى الرقابة الصارمة، التي من شأنها أن تشجع المستثمرين المحليين والدوليين من الإستثمار في الأدوات المالية الصادرة عن الشركات المالية المنظمة من قبل هيئة الأسواق المالية، وبالتالي تحقيق نمو أسرع في هذا القطاع، مما قد يساهم في تشجيع الشركات العاملة في لبنان على الإكتتاب العام وإدراج أسهمها في البورصة وخلق فرص عمل للشباب اللبناني.

المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية

تعنى هيئة الأسواق المالية بالمحافظة على سلامة الإيداع الموظف في الأدوات المالية وبتشجيع وتطوير الأسواق المالية في لبنان، وبالتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية لتحقيق أهدافها. ولها لهذه الغاية أن تقوم بالنشاطات والمهام التي أنيطت بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الاطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.

تنظيم الأسواق وتقليل مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدرين في لبنان والخارج.
- تقليل مخاطر النظام (Systemic Risk) في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقدمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies) وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسيير.

المؤسسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة "هيئة الأسواق" وسلطتها، وتشمل جميع العمليات المتعلقة بالأدوات المالية المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات المالية المدرجة أو المتداولة في "البورصة" والأدوات المالية والحقوق المالية المرخصة من هيئة الأسواق المالية. وكذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلقة بالأدوات المالية، والمؤسسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق المالية ورقابتها كما هو مبين في الجدول التالي:

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتخذ هذه المؤسسات شكل شركات مغفلة لبنانية
- الشركات المالية والمؤسسات والهيئات المرخص لها ومنها:

- الهيئات التي تتعاطى الإستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات المالية
- الهيئات التي تتعاطى الإستثمار بعمليات التسيير
- هيئات الإستثمار والتسيير الإسلامية
- مؤسسات الإستشارات والخدمات المتعلقة بالأدوات المالية
- شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات المالية والأعمال الخاصة بالأدوات المالية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامة أو خاصة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق المالية (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات المالية المشتقة (Derivatives) أو المركبة (Structured)

- الخدمات الاستشارية و أعمال الوساطة
 - إدارة المحافظ ومسك الدفاتر
 - حفظ الصكوك المتعلقة بالأدوات المالية
 - ضامن الاكتتاب بالأدوات المالية
 - ضمان الاكتتاب بالأدوات المالية
- Investment and Securities Brokerage services
Portfolio Management and Book keeping
Securities Custody
Underwriter
Underwriting process

«قد تتغير أولويات الهيئة مع مراحل تطور الأسواق المالية والحالة الاقتصادية، ولكن تبقى الأهداف العامة الشاملة لهيئة الأسواق هي نفسها: اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير الأسواق المالية وضمان حماية المستثمر»

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات

الرقابة والمحاسبة القانونية

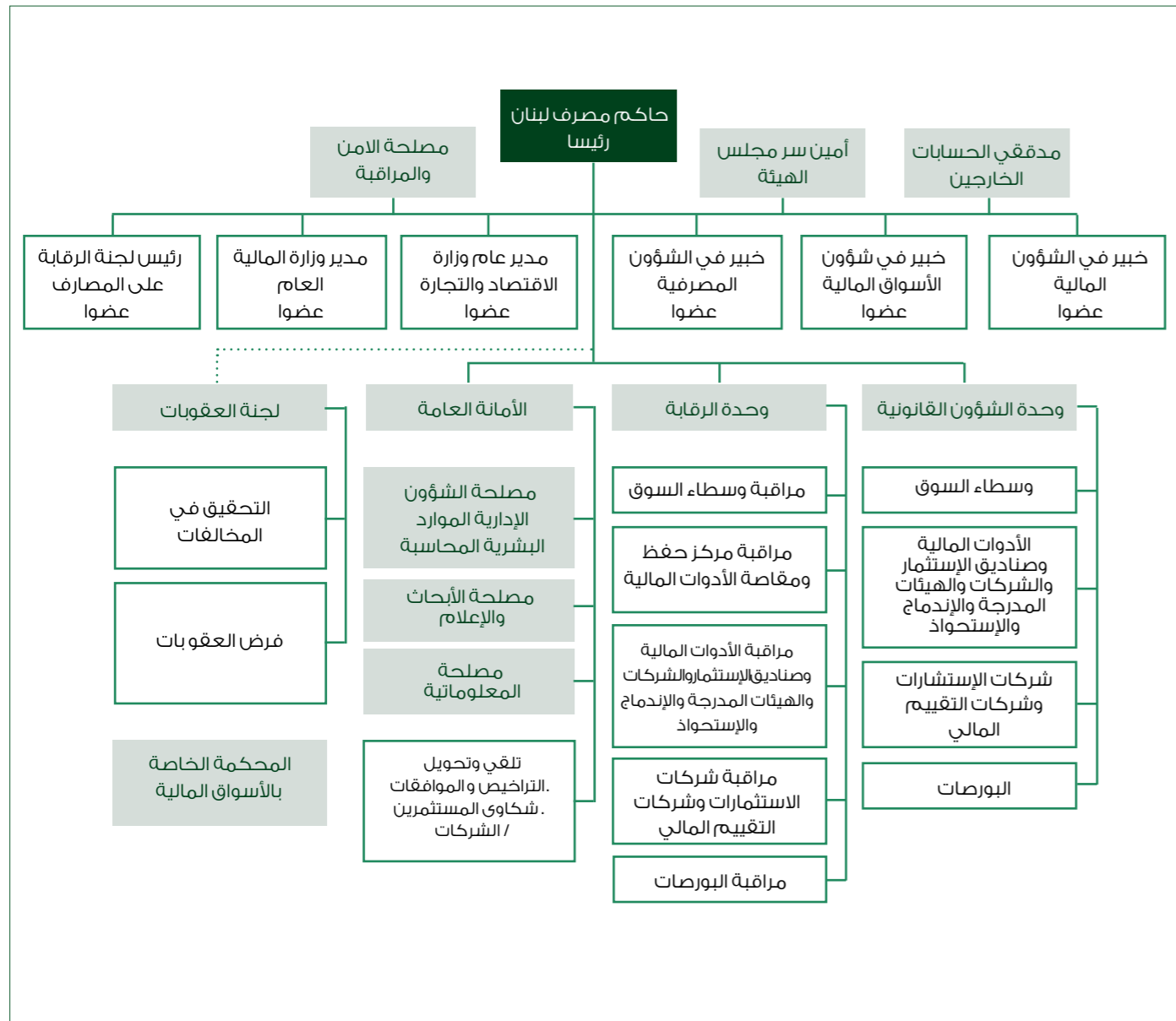
- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام هذا القانون وللأنظمة المتخذة تطبيقاً له.
- طلب الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.

٤ . الهيكلية التنظيمية

نظراً لانشأة "هيئة الأسواق" الحديثة، فإنه من الضروري أن نستعرض بشكل موجز هيكليتها التنظيمية وصلاحيات الوحدات الأساسية التي تتكوّن منها، بما يوجز للجمهور عمل كل جهة، ويسهل عملية الاتصال بموظفي "هيئة الأسواق" عند الحاجة.

بعد التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكليتها، باتت "هيئة الأسواق" تتألف من أربع وحدات رئيسية وهي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، وحدة الشؤون القانونية، ولجنة العقوبات؛ إضافة إلى المصالح التالية: مصلحة الإدارة والموارد البشرية والمالية، مصلحة المعلوماتية، مصلحة الأبحاث والإعلام، ومصلحة الأمن والمراقبة.

«إن الهيكلية التنظيمية المعتمدة تعكس طبيعة عمل الهيئة وتحدد العلاقة بين الوحدات الأساسية والإدارة، مما يساهم في تعزيز فعالية عمل الهيئة»





يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس الى ثلاثة أعضاء متفرّعين خبراء في الشؤون المصرفية والمالية وثلاثة أعضاء غير متفرّعين يمثلون الوزارات والإدارات المعنية مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضاً، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات المالية.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسنيّد على اختلاف أنواعها، والمصادقة (أو إلغاء مصادقة سابقة) على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطوّرها.

تضطلع الأمانة العامة، نظراً لكونها الجهاز الإداري للهيئة، بدور محوريّ، لارتباط عملها بعمل الوحدات والمصالح الأخرى وبمجلس إدارة هيئة الأسواق المالية. وهي، بالإضافة الى تسيير الأشغال الإدارية لدى هيئة الأسواق المالية، تعمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والاقتراح عليه فتح التحقيقات وإجراء الاستقصاءات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة الى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

فالنظام الخاص بالأمانة العامة الذي اعتمد من قبل مجلس الإدارة يرمي الى تحديد أطر واضحة لعلاقة الأمانة العامة بمجلس الإدارة والوحدات الأخرى، والى تنظيم العمل مع المصالح التي تشرف عليها الأمانة العامة، على أن يكون الهدف الأساسي تعزيز الانضباط والكفاءة بحيث يصب عمل كل وحدة في خدمة الأهداف الرئيسية للهيئة.

٤.٣ . وحدة الرقابة على الأسواق المالية

تراقب وحدة الرقابة على الأسواق المالية مدى التقيد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعية، ومن توفر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصاءات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الاجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتها، أو تلك التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضاً أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

إن العمل الرقابي على المؤسسات التي تتعاطى الإدارة المالية يشكل العامود الفقري لعمل الهيئة، بحيث أنه يؤمن حسن سير العمل في هذه المؤسسات ويفرض الشفافية التي تحمي المستثمر، وذلك عبر اعتماد أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

٤.٤ . وحدة الشؤون القانونية

تضطلع وحدة الشؤون القانونية لدى "هيئة الأسواق" بثلاثة أدوار رئيسية وهي (١) دعم مختلف الوحدات والأقسام في الهيئة من خلال تزويدها بشكل مستمر وفي الوقت المناسب بالتوجيهات القانونية اللازمة لتحقيق أهداف "هيئة الأسواق". (٢) إعداد الأنظمة التي تصدر عن "هيئة الأسواق" تحقيقاً لمهمتها المتمثلة بتنظيم الأسواق المالية في لبنان، و (٣) دراسة طلبات الترخيص المقدمة من المؤسسات والوسطاء الناشطين في السوق المالي، وطلبات الموافقة على إصدار أو ترويج الأدوات المالية ورفع التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.

كما تُعنى وحدة الشؤون القانونية بتقديم الآراء القانونية من أجل توفير الإطار القانوني السليم للمشاريع المتعلقة بالوحدات الأخرى، كالدراسة القانونية حول مصادر تمويل "هيئة الأسواق" والمذكرة القانونية التي تناول مختلف الأطر القانونية المتعلقة بمجال عمل "هيئة الأسواق".

لذلك، إن وضع الأطر القانونية والتأكد من أن جميع الأنظمة الرقابية المعتمدة في الهيئة لا تتعارض مع القوانين اللبنانية المرعية الاجراء يشكل جزءاً أساسياً من عمل الهيئة.

٤.٥ . لجنة العقوبات

المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنى للهيئة اتخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحق كل من يخالف الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الأسواق المالية. تتولى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.



مالية «هيئة الأسواق»

وعلى صعيد مالية الهيئة، فقد بلغت في العام ٢٠١٣ نفقات الهيئة ٤,٨ مليار ليرة لبنانية وتشكل النفقات الجارية أكثر من ٨٠٪ من المجموع والجزء الأكبر من هذه النفقات يذهب إلى أعباء الموظفين التي تتضمن الأجور وملحقاتها.

أما النفقات الرأسمالية فهي تأتي في الدرجة الثانية من حيث الحجم بعد الرواتب، وذلك بسبب الحاجة إلى تأمين المفروشات وأجهزة المعلوماتية والمعدات المكتبية وغيرها من التجهيزات. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النفقات عام ٢٠١٤ وفي السنوات اللاحقة بعد أن اكتمل تجهيز المكاتب وبعد أن تم تعيين معظم الموظفين. ويأتي الإيجار وأعباء أشغال العقارات في المرتبة الثالثة في العام ٢٠١٣. وقد مولت نفقات العام ٢٠١٣ من مساهمة المالية العامة التي بلغت خمسة عشر مليار ليرة لبنانية ولمرة واحدة وذلك بدل نفقات أساسية تشغيلية أولية وفقاً للنظام المالي للهيئة. قامت شركة Deloitte & Touche بتدقيق الحسابات النهائية للعام ٢٠١٣ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والتي تتطلب التقيّد بقواعد السلوك المهني. وقد استنتجت أنّ جميع البيانات المالية تظهر بشكل عادل الوضع المالي للهيئة في العام ٢٠١٣.

ومن المتوقع أن تزداد نفقات الهيئة في العام ٢٠١٤ بحسب الموازنة التي أقرها مجلس الإدارة بمبلغ ٢ مليار ليرة لبنانية وتعكس الزيادة بشكل أساسي ارتفاعاً في الأجور الناتج عن ملء الشواغر وكذلك ارتفاعاً كبيراً في الإيجار بعد الانتقال إلى المقر الدائم، على أن تنخفض بشكل ملحوظ النفقات الرأسمالية بعد أن تم تجهيز معظم المكاتب وتعيين معظم الموظفين.

ميزانية عام ٢٠١٣
(ملايين الليرات)

مجموع	كانون الأول	تشرين ثاني	تشرين أول	أيلول	أب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
4,825	830	491	377	490	351	419	449	315	399	347	195	162	المجموع الاجمالي
3,915	651	389	286	459	242	322	429	223	234	333	186	162	النفقات الجارية
3,377	522	291	219	421	218	280	404	196	201	301	164	161	أعباء موظفين
377	92	58	52	24	24	25	25	25	24	5	22	1	أعباء اشغال عقارات
27	7	1	7	5	0	1	0	2	0	4	0	0	أعباء مواد استهلاكية
31									8	23			مؤتمرات وهيئات دولية
39	7	9	7	9	0	5	0	0	0	1	0	0	اتصالات
22	0	11	0	0	0	11	0	0	0	0	0	0	أعباء خدمات وتجهيزات ادارية
42	23	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عقود استشارية
910	179	102	92	31	109	97	20	92	165	14	10	0	النفقات الرأسمالية

موازنة عام ٢٠١٤
(ملايين الليرات)

مجموع	كانون الأول	تشرين ثاني	تشرين أول	أيلول	أب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
6,839	835	452	432	849	456	468	698	463	383	632	562	406	المجموع الاجمالي
6,549	835	437	432	827	451	463	698	463	383	632	519	406	النفقات الجارية
5,438	715	348	358	749	380	358	623	388	296	534	408	281	أعباء موظفين
786	99	62	61	61	61	61	61	61	58	58	58	81	أعباء اشغال عقارات
63	9	4	4	6	2	5	6	4	2	9	1	11	أعباء مواد استهلاكية
25	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25		مؤتمرات وهيئات دولية
99	8	8	9	8	8	9	8	8	8	9	8	8	اتصالات
59	0	15	0	3	0	30	2	2	0	3	0	6	أعباء خدمات وتجهيزات ادارية
80	4	0	0	0	0	0	0	0	19	19	19	19	عقود استشارية
196													الاحتياطي العام النظامي
90	0	15	0	22	5	5	0	0	0	0	43	0	النفقات الرأسمالية

. على المستوى الإداري

المقر الدائم وشؤون الموظفين

تركّزت أعمال "هيئة الأسواق" في مرحلتها التأسيسية على محورين أساسيين: الأعمال الإدارية واللوجستية، ومن ضمنها المعلوماتية، والمباشرة في وضع التشريعات والأنظمة اللازمة لإطلاق العمل الرّقابي في الهيئة.

لقد انتقلت "هيئة الأسواق" إلى مقرها الدائم والواقع في شارع المصارف في الوسط التجاري في الفصل الأخير من العام ٢٠١٣، بعد أن تمّ تجهيز هذه المكاتب وتأمين البنية التحتية للمعلوماتية الضرورية لإطلاق مسيرة العمل. وكانت الهيئة قد قامت بتحديد الشواغر المطلوب ملؤها، وخضع المتقدمون الذين استوفوا الشروط المحددة في الوصف الوظيفي للامتحانات المطلوبة وذلك بالتعاون مع مؤسسة "تقييم" والمعهد العالي لإدارة الأعمال ESA، حرصاً على ضمان مستوى عال من الشفافية ومراعاة المؤهلات المطلوبة. وبموازاة هذه الامتحانات، تمّت مقابلة المرشّحين الناجحين من قبل لجنة تمثّلت فيها الوحدات المعنية ومجلس الإدارة والأمانة العامة. وبناء عليه، جرى اختيار العاملين والموظفين المطلوبين. كما تم الحاق بعض الموظفين من مصرف لبنان بهيئة الأسواق المالية للمء بعض المراكز التي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم السابقة.

وقد بدأت "هيئة الأسواق" بالعمل ولو بشكل محدود على تدريب وتطوير الموظفين لتعزيز كفاءتهم، وإطلاعهم على أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بمراقبة وتطوير الأسواق المالية، وذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية داخلية وخارجية؛ حيث شارك رئيس وحدة الرقابة على الأسواق المالية في ورشة عمل ضمت أكثر من ٦٠ مشاركاً بدعوة من معهد التدريب لدى الـ SEC – Securities and Exchange Commission في واشنطن، الولايات المتحدة. وتركزت الدورات التدريبية على تقنيات لتعزيز حماية المستثمر وحماية أسواق المال، وذلك عبر أساليب عديدة منها حماية كاشفي الفساد وملاحقة جرائم استغلال وإفشاء المعلومات والتداول الداخلي، وتعزيز الرقابة على الأسواق ومدى تأثيرها على تطبيق الأنظمة والقوانين، لا سيّما في ما يتعلق بصناديق الاستثمار المشترك ومدراء الصناديق وأهمية الاطلاع الدقيق على أعمالهما كما أثبتت تجارب الأزمة المالية العالمية.

كما قام رئيس وحدة الرقابة بزيارة عمل الى هيئة السوق المالية السعودية، التقى خلالها عدداً من العاملين والإداريين من مختلف المديريات، حيث تم الاتفاق على إنشاء آلية تعاون تتركز على تطوير القدرات الرقابية والأنظمة المختصة، خاصة في المراحل الأولى لانطلاق هيئة الأسواق المالية اللبنانية.

وتحت عنوان "برنامج التبادل الثنائي" بين هيئة السوق المالية السعودية وإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، نظمت ورشة عمل تدريبية في الرياض - المملكة العربية السعودية، حول تفعيل دور الرقابة على الأسواق المالية شارك فيها موظفان لدى هيئة الأسواق المالية اللبنانية. وقد عالجت الورشة التدريبية عدة مواضيع ذات أهمية أبرزها: آليات تنظيم صناديق الاستثمار والإشراف عليها، وتقنيات التعرّف على التداول المبني على معلومات داخلية (Insider Trading) وعلى محاولات التلاعب بالسوق، كما تركّز البحث أيضاً على آليات التحقيق في مخالفات نظام الأسواق المالية وأساليب مراقبة عمليات غسل الأموال.

شهادات في الدورات التدريبية

"قدّم البرنامج التدريبي الذي أداره أعضاء من هيئة السوق المالية السعودية، كل بحسب مجاله واختصاصه، فرصة ثمينة لنا للتواصل مع إحدى أبرز هيئات الأسواق المالية في المنطقة (هيئة السوق المالية السعودية). إذ شكّل البرنامج منبراً لتبادل الخبرات بين عدد من الهيئات الإقليمية، ما سمح لـ "هيئة الأسواق" في لبنان والتي تخطي خطواتها الأولى في هذا المجال، من تحديد ما يجب أن تصبو إليه على مستوى الهيكلية والتنظيم، بالرغم من التفاوت الكبير في الموارد (سواء المالية والبشرية) ونشاط السوق بين لبنان والمملكة العربية السعودية، علماً أنّ النظام اللبناني المتعلق بالأسواق المالية والذي تجري صياغته حالياً، بالتعاون مع عدد من المستشارين الدوليين، سوف يعتمد على النظام السعودي كـمعيار أساسي"

"من الناحية العملية، قدّم البرنامج معلومات قيّمة ولو أولية في مجالات عدّة تهّم وحدة الرقابة المالية، منها التحقيق والكشف عن التلاعب في السوق، وغيرها من الانتهاكات. وسلط الضوء على ضرورة أن تحصل هيئة الأسواق المالية في لبنان، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال بورصة بيروت، على نظام مراقبة حديث للكشف عن الأنشطة المشبوهة، فضلاً عن توفير أداة رصد لمتطلّبات الإفصاح المستمرّ."

«في العام ٢٠١٣ أطلق الموقع الإلكتروني للهيئة وعنوانه www.cma.gov.lb للإضاعة على دورها ورسالتها ورؤيتها وتعزيزاً للتواصل مع مختلف الشركاء»

أما على مستوى التنظيم الداخلي، فقد عملت الهيئة على وضع السياسات والإجراءات الداخلية التالية:

- النظام الخاص للأمانة العامة الذي ينظم العمل داخل الأمانة العامة والمصالح التي تشرف عليها وهي مصلحة الإدارة والموارد البشرية والمالية، مصلحة الأبحاث والإعلام ومصلحة المعلوماتية.
- النظام الخاص بألية العمل بين مجلس إدارة "هيئة الأسواق" والوحدات المنشأة لديها.
- نظام الأمن والمراقبة لدى هيئة الأسواق المالية.

المعلوماتية وإطلاق الموقع الإلكتروني

وانطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للهيئة ورؤيتها ورسالتها، قامت مصلحة المعلوماتية بإدارة كافة الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتحديد سبل تطوير أنظمة المعلومات والأجهزة المستخدمة بما يتناسب مع حاجات الهيئة في المرحلة التأسيسية والمراحل اللاحقة. ويعد انتقال الهيئة إلى مكاتبها الدائمة، تكثف الجهد لتأمين أفضل الخدمات على المستوى المعلوماتي، فقد قامت مصلحة المعلوماتية بتوفير خدمات هندسة الأنظمة، والدعم الفني للمستخدمين، وإدارة برنامج تكنولوجيا المعلومات وأمنها. كما ارسـت المبادئ والمعايير المناسبة للعمل من أجل شبكة تكنولوجيا ناجحة للمعلومات والاتصالات.

الإنجازات في هذا الإطار هو إطلاق هيئة الأسواق المالية لموقعها الإلكتروني وعنوانه www.cma.gov.lb. هذا الموقع هو باكورة الجهود المتضافرة التي بذلتها هيئة الأسواق المالية في سبيل الإضاعة على دورها ورسالتها ورؤيتها، وتعزيز التواصل مع مختلف الشركاء والتفاعل معهم. لذلك، انبثق تصميم الموقع من رسالة هيئة الأسواق المالية التي تشمل توفير أدق المعلومات لزوّار الموقع، وتعزيز العلاقات مع الشركاء وتبادل المعرفة والخبرات في مجال الأسواق المالية. كما يهدف الموقع الذي سيجري تحديثه بانتظام إلى إطلاع الجمهور على حقوقهم وكيفية المطالبة بها، وزيادة الوعي العام وتعزيز الشفافية. وفي إطار حماية المستثمر من الممارسات غير المشروعة، تمّ تخصيص بوابة خاصة بأدوات الاستثمار، وقد وضعت في متناول الجمهور القدرة على التقدم بأي شكوى ناتجة عن أي خلل في عمل الأسواق المالية. ويتضمّن الموقع جميع القرارات الصادرة عن الهيئة، ولاتحة بجمع المؤسسات المالية التي تعنى بها الهيئة، وكذلك جميع المنشورات والأبحاث التي ستصدر في الوقت القريب.

إنشاء مصلحة الأبحاث و الإعلام

أمّا في ما يخصّ مصلحة الأبحاث والإعلام المنشأة حديثاً، فقد بدأت عملها بوضع برنامج عمل مكثّف للفترة القادمة مع تحديد الأولويات والنشاطات التي سيتمّ تنفيذها في المراحل الأولى، ومنها إجراء الأبحاث وجمع الإحصاءات ذات الصلة لدعم سياسات مجلس إدارة الهيئة وقراراته، ووضع استراتيجية الاتصالات والتعاون ضمن الأطر التنظيمية، وتمكين وتفعيل العلاقات المحلية والإقليمية والدولية بما يخدم الأسواق المالية اللبنانية.

وفي إطار العمل على حماية وتثقيف المستثمر ورفع مستوى الوعي المالي في الأسواق المالية اللبنانية، بدأت مصلحة الأبحاث والمعلومات بتحضير مطوّيات تعريفية تعرض لعمل الهيئة وتسلط الضوء على أبرز ما يحتاجه المستثمر في مجال الأسواق المالية؛ كما تعمل المصلحة على توفير هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني لتسهّل على المستثمرين إمكانية إيجاد المعلومات اللازمة.

١. على المستوى التشريعي والرقابي

مشروع التعاون مع البنك الدولي (FIRST Initiative): الأهداف والتوقعات

لقد بدأت "هيئة الأسواق" بوضع الأسس والتشريعات التي تنظم عمل الأسواق المالية والتي تكتسب أهمية بالغة في المراحل التأسيسية، وذلك في سبيل تأمين انطلاقة صحيحة للعمل الرقابي والذي يصب في حماية المستثمر من أي عملية تلاعب أو غش قد يحصل من قبل المؤسسات والأشخاص المعنيين بالأدوات المالية. وكذلك فإن وجود التشريعات الفضلى يؤدي إلى جذب المستثمرين وتشجيعهم للاستثمار في الأدوات المالية، لتساهم بالتالي في تطوير الأسواق المالية. وفي هذا الإطار، تم الاتفاق مع البنك الدولي لتقديم مساعدة فنية، من خلال مشروع مساعد فني "FIRST Initiative"، يهدف في الدرجة الأولى إلى تقديم الدعم لـ "هيئة الأسواق" لصياغة الأنظمة والتشريعات الضرورية لحسن سير العمل وخدمة أهداف "هيئة الأسواق". ويتوقع أن يحقق التعاون مع البنك الدولي من خلال المشروع المذكور الأهداف التالية:

- تسهيل عملية انتقال التنظيم والرقابة على أنشطة الأسواق المالية من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف إلى هيئة الأسواق المالية.
- تعزيز القدرات الفنية لموظفي الهيئة.

- تطبيق أعلى المعايير التنظيمية والإشرافية

- التنسيق التنظيمي والرقابي الفعال مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية، بما فيها ال IOSCO

- برامج تطوير للأسواق المالية واضحة المعالم ترمي إلى تعزيز وظائف الوساطة المالية التي تلبي احتياجات القطاع الخاص بما يساعد في خلق فرص عمل.

كما يتوقع أن يحقق هذا المشروع على المدى الطويل:

- زيادة استخدام الأسواق المالية كأداة استثمار لتحقيق ادخار طويل الأمد للمؤسسات والأفراد.

- تنويع قنوات التمويل لمشاريع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات المتوسطة والصغيرة.

- إيجاد مصادر تمويل للاستثمارات طويلة الأجل.

- تحويل الأسواق المالية المحلية إلى أداة فعالة لجذب المواهب في مجال ريادة الأعمال في لبنان والمحافظات عليها، وخلق فرص عمل جديدة في مجال اقتصاد المعرفة.



”وجود التشريعات الفضلى يؤدي إلى جذب المستثمرين وتشجيع الإستثمار في الأدوات المالية، كما تحويل الأسواق المالية المحلية إلى أداة فعالة لجذب المواهب في مجال ريادة الأعمال في لبنان“

الفصل الثاني | أهم أنشطة العام ٢٠١٣

القرارات الصادرة عن هيئة الأسواق المالية

وقد عملت وحدة الشؤون القانونية ووحدة الرقابة على الأسواق المالية، وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة، على نقل عدد من النصوص القانونية المتعلقة بالأسواق المالية من مصرف لبنان إلى الهيئة وبالتالي حصر صلاحية تطبيقها والعمل بها بالهيئة، وذلك بحكم انتقال بعض الصلاحيات المتعلقة بعمل بعض المؤسسات المالية وبالأخص مؤسسات الوساطة المالية إلى الهيئة، وعلى إصدار قرارات تشريعية وتنظيمية جديدة كما هو واضح في الجدول أدناه.

رقم القرار	تاريخ الاصدار	الموضوع	نُبذة مختصرة عن القرار	صادر عن الهيئة/منقول
١	٢٠١٣/٦/١١	سياسة الإفصاح	سياسة الإفصاح المطلوبة من بعض الشركات والهيئات العاملة في لبنان وذلك من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الإدارة الرشيدة.	صادر عن الهيئة
٢	٢٠١٣/٦/١١	الإفصاح المترتب تجاه المساهمين أو أصحاب الحصص	كافة المعلومات التي تمكّن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه في بعض الشركات والهيئات العاملة في لبنان.	صادر عن الهيئة
٣	٢٠١٣/٦/١١	حشد التمويل	تحديد إطار وأصول عمل وتأسيس شركات "حشد التمويل" في لبنان.	صادر عن الهيئة
٤	٢٠١٣/٨/١٤	الامتثال	دائرة الامتثال التي يتوجب على بعض الشركات المغفلة إنشائها والأنظمة التي ترعاها.	صادر عن الهيئة
٥	٢٠١٣/٨/١٤	اللجان والوحدات والدوائر التي يجب توفرها لدى بعض الشركات المغفلة	دائرة التدقيق الداخلي التي يتوجب على بعض الشركات المغفلة إنشائها والأنظمة التي ترعاها.	صادر عن الهيئة
٦	٢٠١٣/١١/٢٠	المعلومات المميزة غير المعلنة	حظر الاستغلال الشخصي للمعلومات المميزة غير المعلنة عند التعامل في الاسواق المالية وشروط وألية تبليغ الهيئة عند حصولها.	صادر عن الهيئة
٧	٢٠١٣/١٢/٣	مستندات الترخيص والبيانات السنوية والأحكام المختلفة المتعلقة بمؤسسات الوساطة المالية	الإجراءات والتدابير والشروط كافة المتعلقة بتأسيس مؤسسات الوساطة المالية.	صادر عن الهيئة
٨	٢٠١٣/١٢/٢٧	المهام المنظمة	المستندات والمعلومات كافة المطلوب، من جميع المؤسسات والهيئات التي تمارس الأعمال الخاصة بالأدوات المالية في لبنان لحساب عملائها و/أو لحسابها الخاص، تزويد وحدة الرقابة على الأسواق المالية بها فيما يتعلق بالمهام المنظمة لديها.	منقول عن مصرف لبنان

ومن الجليّ أنّه تمّ التركيز في إصدار القرارات الجديدة على موضوع حوكمة الشركات المتعلّق بسياسات الامتثال والإفصاح لتجنّب استغلال المعلومات الداخليّة Inside Trading، وذلك من أجل إرسال مؤشرات قوية مع بدء عمل الهيئة لحماية المستثمر. وفي الوقت نفسه، نقلت الهيئة بعض القرارات من مصرف لبنان دون أي تعديل يذكر.

رقم القرار	تاريخ الاصدار	الموضوع	نُبذة مختصرة عن القرار	صادر عن الهيئة/منقول
٩	٢٠١٣/١٢/٢٧	المعلومات المطلوبة	المستندات والمعلومات كافة المطلوب، من جميع المؤسسات والهيئات التي تمارس الأعمال الخاصة بالأدوات المالية في لبنان لحساب عملائها و/أو لحسابها الخاص، تزويد وحدة الرقابة على الأسواق المالية بها استكمالاً للملفات المتعلقة بها.	منقول عن مصرف لبنان
١٠	٢٠١٤/١/٩	مؤسسات الوساطة المالية	كافة الاجراءات والتدابير والشروط التي تعتمدها هيئة الأسواق المالية والمتعلقة بأعمال الوساطة المالية.	منقول عن مصرف لبنان
١١	٢٠١٤/١/٩	لائحة مؤسسات الوساطة المالية	لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنويا من قبل الهيئة.	منقول عن مصرف لبنان
١٢	٢٠١٤/٢/١٠	نظام العمليات على المشتقات المالية	الأحكام التي ترعى العمليات على المشتقات المالية.	منقول عن مصرف لبنان
١٣	٢٠١٤/٢/١٠	تسنيّد الموجودات	الشروط التي يعلّق مجلس هيئة الأسواق المالية على توفرها موافقته على إنشاء صندوق تسنيّد على موجودات مؤلفة من أموال مادية.	منقول عن مصرف لبنان
١٤	٢٠١٤/٢/١٠	هيئات الاستثمار الجماعي	شروط إنشاء وترخيص وعمل هيئات الاستثمار الجماعي في لبنان.	منقول عن مصرف لبنان
١٥	٢٠١٤/٢/١٣	هيئات الاستثمار الجماعي الاسلامي	الأحكام المتعلقة بتأسيس وعمل هيئات الاستثمار الجماعي الاسلامي في لبنان.	منقول عن مصرف لبنان
١٦	٢٠١٤/٢/١٣	الأدوات والمنتجات المالية	مختلف الأحكام التي تتعلق بإصدار وترويج والشروط كافة المتعلقة بالأدوات والمنتجات المالية في لبنان.	منقول عن مصرف لبنان

٣ . أنشطة أخرى

«كما قامت وحدة الرقابة بتقييم عدة أنظمة رقابية إلكترونية للمساهمة في تطوير مستوى رصد نشاط التداول على بورصة بيروت والتأكيد على شفافية العمليات وحماية أموال المستثمرين»

لقد شملت النشاطات الأخرى التي قامت بها هيئة الأسواق المالية دراسة طلبات الترخيص لبعض المؤسسات المالية، لا سيما مؤسسات الوساطة المالية ومؤسسات مخصصة بتقديم خدمة "حشد التمويل" عبر ركيزة إلكترونية، والموافقة على زيادة رأس المال، وإجراء بعض عمليات التدقيق في عمل بعض الهيئات المالية وكذلك إجراء تحقيقات في عمليات مشبوهة، ورفع تقارير مفصلة بشأنها إلى المجلس.

كما قامت "هيئة الأسواق" بالكشف المفصل على الأنظمة والمعايير المعتمدة لدى عدد من المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة الفاعلة والمؤثرة، والتأكد من صحة تطبيقها لقرارات هيئة الأسواق المالية من ناحية الالتزام بمعايير الامتثال كما حدّتها قرارات "هيئة الأسواق"، واتخاذ الإجراءات اللازمة. ومن المتوقع أن يزداد عمل الهيئة في هذا المجال في المرحلة المقبلة بعد اكتمال وضع جميع التشريعات والأنظمة اللازمة.

أما على صعيد العلاقة بين المؤسسات الرسمية التي تُعنى بالأسواق المالية، ونزولاً لاقتراحات اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة لدراسة سبل تطوير عمل الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي (FIRST)، باشرت وحدة الشؤون القانونية بتحضير مذكرات تفاهم مع كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف لتحديد وتنظيم مهام وصلاحيات كل من الأطراف بما يتناسب ومصلحة الأسواق المالية اللبنانية ورؤية الهيئة الإستراتيجية.

وقد عملت وحدة الشؤون القانونية على تقديم المشورة والاقتراحات لمجلس إدارة هيئة الأسواق المالية حول القرارات المتعلقة بتنظيم عمل الأسواق والرقابة على المؤسسات والأفراد المرخص لهم، كما شاركت الوحدة في إبداء الملاحظات حول التعاميم التي نقلت من مصرف لبنان والتي باتت تندرج ضمن صلاحيات "هيئة الأسواق". وفي الإطار عينه، باشرت وحدة الرقابة في هيئة الأسواق المالية عملها مع المؤسسات المالية تبعاً لقرارات مجلس الإدارة، خاصة في ما يتعلق بالقرارين ٨ و ٩ الصادرين بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٣، حيث بدأت الوحدة بتجميع وترتيب وتحليل كافة المستندات المطلوبة من مؤسسات الوساطة المالية وغيرها من المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة.

«باشرت وحدة الشؤون القانونية بتحضير مذكرات تفاهم مع كل من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف لتحديد وتنظيم مهام وصلاحيات كل من الأطراف بما يتناسب ومصلحة الأسواق المالية اللبنانية ورؤية الهيئة الإستراتيجية»

كما قامت وحدة الرقابة بالتعاون مع هيئة السوق المالية في السعودية بتقييم عدة أنظمة رقابية إلكترونية للمساهمة في تطوير مستوى رصد نشاط التداول على بورصة بيروت والتأكيد على شفافية العمليات وحماية أموال المستثمرين.

وساهمت الوحدة بمناقشة موضوع تنظيم العلاقة بما يختص بتحديد وتنظيم مهام وصلاحيات كل من هيئة الأسواق المالية ولجنة الرقابة على المصارف بما يتناسب مع مصلحة الأسواق المالية اللبنانية. كما شاركت الوحدة أيضاً في مناقشة الاقتراح المقدم لمجلس إدارة "هيئة الأسواق" حول جداول الرسوم والعملات والصادر عن أعضائه المتفرغين، لما لهذا الموضوع من أهمية وتأثير كبيرين على حركة الأسواق من جهة وعلى القدرة التنافسية للأسواق اللبنانية كأسواق عرض أولية من جهة أخرى، فضلاً عن كونها إحدى الموارد التمويلية الأساسية للهيئة وفقاً لما نصّ عليه القانون ١٦١ تاريخ ١٧/٨/٢٠١١. وقد أعدت وحدة الشؤون القانونية دراسة قانونية حول هذا الاقتراح للتأكد من عدم وجود أيّ عائق قانوني أو مخالفة لسائر القوانين التي تعنى بهذا الموضوع.

إن "هيئة الأسواق"، وفي إطار استكمال ورشة عمل انطلاقتها وتطوير قدراتها الرقابية، سوف تستأنف في العام ٢٠١٤ إصدار قرارات تنظيمية لتطوير البيئة الإستثمارية في لبنان، كما سوف تواصل مهام نقل التعاميم والقرارات ذات الصلة والصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف الى هيئة الأسواق المالية. وإذ يحرص مجلس إدارة "هيئة الأسواق" على الإنطلاقة السريعة والفعالة لـ "هيئة الأسواق"، يسعى أيضاً إلى المواكبة الدائمة لأفضل المعايير الدولية والإقليمية في ما خص الإستثمار في الأدوات المالية وعمل الأسواق المالية بشكل عام.

فالعمل مع البنك الدولي سيتكثف من خلال First Initiative في العام ٢٠١٤، وستعمل الهيئة على وضع اللمسات الأخيرة على معظم التشريعات التنظيمية التي ستغطي ما يلي:

- الترخيص للمؤسسات والأشخاص، ووضع الأنظمة الخاصة بكافة الأنشطة المرتبطة بالأدوات المالية وبسلوكيات السوق.
- نظام الكفاية المالية للمؤسسات المرخص لها.
- طرح الأوراق المالية، الإدراج، الإفصاحات، الحوكمة، عمليات الاندماج والاستحواذ.
- صناديق الإستثمار.
- الرقابة على السوق.
- خطة تطوير الأسواق المالية

إلى ذلك، تسعى الهيئة إلى وضع اللمسات الأخيرة على مذكرات التفاهم مع المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، والتي بموجبها ستتحدد مسؤوليات كل من هذه الهيئات؛ إذ إن العمل على تحديد هذه المسؤوليات بشكل واضح يساعد في تعزيز فعالية أدوارها، بحيث يخدم عمل كل مؤسسة وأهدافها، وبهذا يتحقق الهدف النهائي ألا وهو تفعيل القطاع المالي وتحفيز الاقتصاد وجعل لبنان مركزاً إقليمياً ومالياً متميزاً.

«في العام ٢٠١٤، سوف يستكمل مجلس الإدارة البحث المعمق مع كافة الأفرقاء المعنيين لتحديد كيفية تنشيط الأسواق المالية في لبنان»

أما على صعيد تطوير الأسواق، فسوف يستكمل مجلس الإدارة في العام ٢٠١٤، ممثلاً بالرئيس والأعضاء المتفرغين، البحث المعمق مع كافة الأفرقاء المعنيين لتحديد كيفية تنشيط الأسواق المالية في لبنان، وذلك متابعة لزيارات عمل عديدة قام بها أعضاء مجلس الإدارة المتفرغون في العام ٢٠١٣ الى بعض المؤسسات المالية. لذلك، وعلى الصعيد الدولي ومع نشأة هيئة الأسواق المالية، عمل مجلس إدارة الهيئة على إطلاق مبادرات تتمحور في المرحلة الأولى منها على إبرام مذكرات تفاهم مع نظراء دوليين من هيئات أسواق مالية وهيئات رقابية ذات صلة، وذلك لتطوير آليات تهدف الى تعزيز التعاون والتبادل العلمي والتقني ووضعها قيد التنفيذ في المستقبل القريب. وسعيًا لذلك، عملت "هيئة الأسواق" في العام ٢٠١٣ على توسيع مروحة العلاقات الدولية وكثفت مفاوضاتها لتوقيع مذكرات تفاهم عدّة وذلك مع العديد من نظيراتها في الدول الأخرى، على أن يستكمل العمل عليها لوضعها موضع التنفيذ في العام ٢٠١٤. ومن أبرز تلك المذكرات:

- هيئة السوق المالية السعودية – Capital Market Authority of Saudi Arabia
- هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة The Securities and Commodities Authority, UAE –
- هيئة الأسواق المالية الفرنسية "Autorité des Marchés Financiers"
- هيئة الأسواق المالية الأوكرانية "The National Securities and Stock Market Commission Of Ukraine"

أما في ما يختص بتكنولوجيا المعلومات، فالعمل جارٍ على عملية اختيار وإدارة نظام مراقبة السوق بالتعاون والتنسيق مع الوحدات المعنية. وكذلك، تتكثف الجهود لتطوير نظام المعلومات المركزي لجمع المعلومات المستقاة بقاعدة بيانات واحدة، تسهياً لأعمال الرقابة والمتابعة، وتطوير نظام الأرشفة لحفظ جميع الوثائق والمعلومات بصورة آمنة وسهلة.

وفي مجال توعية المستثمر، تعمل الهيئة على إعداد سلسلة من المنشورات والمطويات التي تُعنى بتزويد المستثمر اللبناني بأبسط قواعد عمل الأسواق المالية. قد تشمل هذه النشاطات للعام ٢٠١٤ إصدار المنشورات التالية:

«تنشط مصلحة الأبحاث والإعلام لدى هيئة الأسواق المالية على حث المؤسسات المالية، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية في أعمال الاستثمار، على تطوير مبادرات تساهم في تثقيف وحماية المستثمر بالتعاون مع هيئة الأسواق المالية لما لها من أهمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي»

«لماذا» هيئة الأسواق المالية؟	موجز عن أهمية هيئة الأسواق المالية ودورها في حماية وتثقيف المستثمر وتطوير الأسواق المالية والاقتصاد بشكل عام.
حقوق وواجبات المستثمر	يهدف هذا الكتيب إلى الإضاءة على حقوق المستثمر وواجباته من ناحية تقييم المخاطر وفهم انعكاسات الإستثمار، الإيجابية منها والسلبية، قبل الدخول في اتفاق تعاقدى للإستثمار في أي من الأدوات المالية.
مبادئ الإستثمار في الأدوات المالية	فهم أساسيات المنتجات المالية وأدوات الإستثمار
دليل الإستثمار في سوق الأسهم	فهم أساسيات الإستثمار في سوق الأسهم والمخاطر المتعلقة بها
تجنبّ الاحتيال والغش	موجز عن أكثر طرق الاحتيال المعتمدة وسبل التعرّف اليها باكراً

كما سوف تنشط مصلحة الأبحاث والإعلام لدى هيئة الأسواق المالية على حث المؤسسات المالية، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية في أعمال الاستثمار، على تطوير مبادرات تساهم في تثقيف وحماية المستثمر بالتعاون مع هيئة الأسواق المالية لما لها من أهمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

فراس صفي الدين

عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية



قبيل تعيينه عضواً متفرغاً في مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية، عمل السيد صفي الدين مستشاراً لوزير الاقتصاد اللبناني ولاحقاً لوزير المالية اللبنانية لأكثر من أربع سنوات.

كما شغل السيد صفي الدين رئيس مجلس إدارة ورئيس لجنة الاستثمار في شركة استثمار عائلية إقليمية، مسؤولاً عن الاستثمارات والعمليات. كذلك كان عضواً في مجالس العديد من الشركات الاستثمارية في لبنان، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

كما عمل السيد صفي الدين أستاذاً محاضراً في كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت، وحاز على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة شيكاغو، كلية بوث لإدارة الأعمال "The University of Chicago (Booth School of Business)

فادي الفقيه

عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية



قبيل تعيينه عضواً متفرغاً في مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية، عمل السيد فقيه لسنوات عدة في بنك بيروت والبلاد العربية حيث تدرج في عدة مسؤوليات أبرزها المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر عام ٢٠١٢ ومدير مخاطر السوق والتشغيل بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، ومدير مشرف على وحدة أمان المعلوماتية، كما تولى إدارة فرعي الشيفات بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ وعاليه بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨ للمصرف المذكور، وتسلم السيد فقيه إدارة المشاريع التالية ضمن عمله في المصرف وأهمها المدير المسؤول عن تطبيق توصيات بازل ٢ ومن ثم بازل ٣، وعن مشروع تقييم كفاية رأس المال (ICAAP) ورئيساً لفريق تحديد معايير الإنتاجية (Key Performance Indicators).

بالإضافة إلى عمله في المصرف فقد عمل السيد فقيه استاذاً محاضراً لدى الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ وخبيراً محاضراً لدى اتحاد المصارف العربية في إدارة المخاطر المصرفية ومقرارات بازل حيث عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل في لبنان والدول العربية. حاز السيد فقيه على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية-الأميركية في بيروت، وعلى شهادة (FRM/Certified Financial Risk Manager) العالمية/مدير مخاطر مالية الصادرة عن مؤسسة GARP في الولايات المتحدة الأميركية.

سامي صليبا

عضو مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية

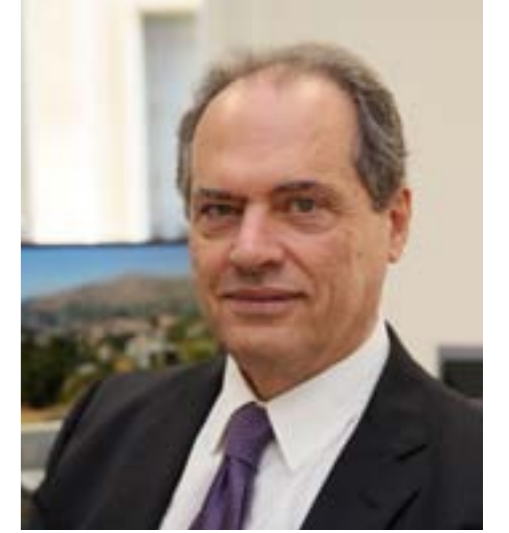


قبيل تعيينه عضواً متفرغاً في مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية، شغل السيد صليبا عدة مسؤوليات أبرزها رئيس دائرة المحاسبة والرقابة المالية في بنك بيروت والبلاد العربية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢، مدير الرقابة المالية ودائرة المعلوماتية والمدير الإداري في بنك بيروت بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥، كما عمل السيد صليبا مديراً مالياً لمشروع The LINORD Project بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ ومديراً استشارياً في بنك البحر المتوسط بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، ورئيساً لدائرة الدراسات والعلاقات المصرفية قسم الاستثمارات في صندوق النقد العربي - أبو ظبي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٣، و Registered Representative في مؤسسة ميريل لينش العالمية Merrill Lynch International نيويورك - دبي بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥.

حاز السيد صليبا على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة Western New England College في الولايات المتحدة الأميركية، وعلى بكالوريوس إدارة دولية من جامعة University of Lowell في الولايات المتحدة الأميركية.

سعادة الشامي

أمين عام هيئة الأسواق المالية



قُبيل تبوُّه منصب الأمين العام لهيئة الأسواق المالية، شغل السيد الشامي منصب مدير مساعد في قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي (IMF). وقد تولى مؤخراً مهام منسّق المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي. فيما عمل قبل ذلك رئيس شعبة في قسم الشرق الأوسط ووسط آسيا حيث قاد بعثات إلى بلدان عدة في المنطقة بما فيها الأردن، واليمن، وموريتانيا. عمل السيد الشامي أيضاً في إدارة الاستراتيجيات والسياسات في صندوق النقد الدولي، وشارك في العديد من البعثات إلى عدة بلدان في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا. وبطلب من الحكومة اللبنانية، حصل السيد الشامي على إذن غياب ومغادرة من صندوق النقد الدولي في أواخر عام ٢٠٠٥، ليمضي بضعة أشهر في لبنان للإشراف على العمل على البرنامج الاقتصادي والهيكلية للبنان، وإعداد الوثيقة الرئيسية التي تم رفعها إلى مجموعة المانحين في مؤتمر باريس ٣ في أوائل عام ٢٠٠٧. قبل أن ينضم إلى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٣، كان السيد الشامي مدير كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) حيث درّس العلوم الاقتصادية والمالية لمدة ست سنوات، كما شغل منصب مستشار لدى مصرف لبنان المركزي وعضو مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع.

خليل غلاييني

رئيس وحدة الرقابة على الأسواق المالية



قبيل تعيينه رئيساً لوحدة الرقابة على الأسواق المالية، شغل السيد غلاييني منصب الرئيس التنفيذي في المصرف الاستثماري "كيو انفست" (Qinvest) في قطر بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة في بنك عودة (السعودية) بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ ورئيس قسم الخدمات المصرفية الخاصة في بنك البحر المتوسط (لبنان) بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

وكان سبق للسيد غلاييني أن عمل طيلة ٢٥ سنة متواصلة لدى البنك الكندي للتجارة (CIBC) في كندا، والذي شهد العديد من عمليات الاندماج والاستحواذ.

خلال هذه الفترة، اضطلع بدور إداري رئيسي في البنك الكندي للتجارة حيث تولى منصب مدير فرع - نائب الرئيس الأول، ولدى ميريل لينش عمل نائب رئيس مقيم في كندا، ومدير المبيعات الإقليمية للشرق الأوسط وأفريقيا. شغل أيضاً مناصب إدارية مختلفة لدى Midland Walwyn Capital والتي تم شراؤها في نهاية المطاف من قبل ميريل لينش كندا.

حصل السيد غلاييني على ماجستير في العلوم - الاقتصاد الزراعي وإجازة في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت، وعلى شهادات عدة متخصصة في مجال الأوراق المالية.

كالين عون

رئيس وحدة الشؤون القانونية



قبيل تعيينها مديراً لوحدة الشؤون القانونية، عملت السيدة عون في مصرف لبنان منذ العام ٢٠٠٣ لغاية نهاية العام ٢٠١٢، من خلال تقديم المشورة حول عمليات التوريق والتمويل الإسلامي والهيكل القانونية للمنتجات المالية، تقديم مسودات ومشورة حول مختلف الاتفاقات المصرفية والمالية، صياغة الآراء القانونية حول مختلف القضايا ومنها بشكل رئيسي التمويل الإسلامي، ودور ومهام مصرف لبنان المركزي، دراسة ومعالجة تطبيقات لإصدار/تسويق المنتجات المالية وصناديق الاستثمار والمساهمة في صياغة وتحديث الخدمات المصرفية التنظيمية واللوائح المالية.

كما عملت السيدة عون كمستشارة دولية في القانون / القانون الدولي - القانون التجاري في جيد لويريت نويل و سيمونز-سيمونز: باريس بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من خلال تقديم المشورة القانونية لكبرى الشركات العالمية والمحلية في مجال القانون الدولي والتجاري وقانون الشركات والبنوك وصياغة الآراء القانونية ومختلف العقود التجارية والمصرفية وصياغة مذكرات إدارة إجراءات التقاضي والتحكيم.

كما عملت السيدة عون كأستاذة محاضرة في جامعة القديس يوسف منذ العام ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٣.

حصلت السيدة عون على ماجستير تنفيذي في الإدارة المالية، كلية روتردام للإدارة و ماجستير تنفيذي في الإدارة المالية الإسلامية (ESA- RSM) و ماجستير في التجارة الدولية من جامعة باريس الثانية ASSAS و ماجستير في القانون الدولي من جامعة باريس الثانية ASSAS وإجازة جامعية في الحقوق (ما يعادل بكالوريوس حقوق) من جامعة القديس يوسف.

طارق ذبيان

مدير مصلحة الأبحاث والإعلام



قبل تعيينه مديراً للأبحاث والإعلام في هيئة الأسواق المالية، عمل السيد ذبيان في مصرف لبنان في كل من مديرتي أنظمة الدفع والأصول المالية والعقارية، وكمدبر الإعلام والعلاقات العامة في الجامعة العربية المفتوحة. عمل السيد ذبيان على مشروع تطوير أنظمة الدفع الوطني في لبنان منذ العام ٢٠١٠ ، تولى خلالها مهام عديدة منها تدريب فرق عمل أنظمة الدفع لدى المصارف المؤسسات المالية المشاركة على نظام الدفع BDL-RTGS والإشراف على الإندماج الفعال للمصارف في الأنظمة الجديدة ، كما الإعداد للأنظمة والمعايير التشغيلية المعتمدة في النظام ، ومحاضراً في أنظمة الدفع ورقابتها. في العام ٢٠٠٩، خلال متابعة دراسته في بريطانيا، انضم السيد ذبيان للمصرف الإستثماري Barclays Capital حيث عمل ضمن صفوف فريق الدراسات والأبحاث على الأسواق الناشئة (Emerging Markets) وذلك في فترة الأزمة المالية العالمية. السيد ذبيان حائز على إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) وعلى دراسات عليا من جامعة لندن للإقتصاد والعلوم السياسية (London School of Economics and Political Science) ، كما حائز على منحة جدارة من مؤسسة الشيخ محمد بن راشد المكتوم في العام ٢٠٠٨.

واجب قانصو

مدير مصلحة الإدارة والموارد البشرية والمالية



قبل تعيينه مديراً لمصلحة الإدارة والموارد البشرية ومالية الهيئة، عمل السيد قانصو في مصرف لبنان بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢ ، وقد تسلم مشاريع عدة متعلقة بإدارة الموارد البشرية، بالإضافة الى عمله في المصرف، فقد عمل السيد قانصو أستاذاً محاضراً في عدة جامعات أبرزها الجامعة اللبنانية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ ومعهد إدارة المؤسسات في فرنسا بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢، وخبيراً محاضراً في مجالي الإدارة وإدارة الموارد البشرية لدى العديد من المؤسسات حيث عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل في الدول العربية، بالإضافة الى مشاركته في العديد من المؤتمرات العلمية الدولية المتخصصة. حاز السيد قانصو على شهادة الدكتوراه في العلوم الإدارية من معهد إدارة المؤسسات (IAE) في فرنسا وشهادة دبلوم دراسات عليا معمقة في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس الكسليك، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القديس يوسف.

علاء سكرية

مصلحة المعلوماتية



أُحق السيد سكرية بهيئة الأسواق المالية في الأول من حزيران ٢٠١٣، وكان قد عمل سابقاً في لجنة الرقابة على المصارف في كل من دائرتي المعلوماتية والرقابة المعلوماتية، وكمهندس استشاري لدى شركة "بمكو". السيد سكرية حائز على بكالوريوس في الهندسة وماجستير في الإدارة الهندسية من الجامعة الأميركية في بيروت (AUB).

